Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 5 (2023) • P: 35 - 27
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

Renovation Regarding The Origin Of Subject Indication Concerning Al-Ragib Al-Asfahani

Mrs. Wafaa Mohamed Elshahed
College of Arabic Language | Umm Al-Qura University | KSA

Received: 13/06/2023
Revised: 24/06/2023
Accepted: 07/09/2023
Published: 30/12/2023

* Corresponding author: Wafaa.elshahed@icloud.com

Citation: Elshahed, W. M. (2023). Renovation Regarding The Origin Of Subject Indication Concerning Al-Ragib Al-Asfahani. *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2*(5), 27 – 35. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D130623

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study is originally a section of a Master's thesis in Arabic linguistics. It focuses on the renovation points regarding the origin of subject indication concerning Al-Ragib Al-Asfahani that can be clear only through a comparison between Al-Ragib Al-Asfahani and Ibn Faris in their stances about it.

Since research in dictionaries needs an objective approach that requires follow up, investigation, analysis, interpretation, classification, measurement, correlation and results, the researcher has chosen the topic to be dictionary-wise and the study approach to be descriptive, interpretative and comparative.

The study also focused on the renewal in the fundamentals theory by Al-Ragib, considering that he was a century or more late than Ibn Faris. This renewal is presented in some connotations, synonyms, fundamental phrases and how to distinguish it from the branch. Also, to cast light on some of its evidences, its clearness or ambiguity and to frame it in sensual meanings, since, according to his point of view, they surpass moral meanings. Also, not to consider abnormality on the branches and get help from metaphor and attribute it to the indication origin, and there had been no terms for the origin or its description.

Keywords: The origin of subject indication, Renovation, Al-Ragib and Al-Asfahani.

التّجديد في أصل دلالة المادّة عند الرّاغب الأصفهانيّ

أ. وفاء محمّد الشّاهد
كلّيّة اللّغة العربيّة | جامعة أمّ القرى | المملكة العربيّة السّعوديّة

المستخلص: هذا البحث مُستلّ من رسالة ماجستير في اللّغويّات العربيّة، ويُعنى بذكر مواطن التّجديد في أصل دلالة المادّة عند الرّاغب الأصفهانيّ، ويتّضح ذلك من خلال الموازنة بينه وبين ابن فارس في أوجه الاختلاف.

ونظرًا لما يتّسم به البحث في المعاجم من معالجةٍ موضوعيّةٍ تتغيّا التّحديد، والتّتبّع، والتّقصّي، والتّحليل، والتّفسير، والتّصنيف، والقياس، وإيجاد علائق الرّبط والتّضامّ، واستخلاص النّتائج؛ رغبتُ أن يكون المتن مُعجميًّا، وطريقة النّظر وصفيّةً تفسيريّةً موازِنةً.

ورصدتُ التّجديد في نظريّة التّأصيل عند الرّاغب باعتبار أنّه متأخّرٌ عن ابن فارس بقرنٍ من الزّمان أو أكثر؛ ويتمثّل هذا التّجديد في بعض دلالات ومرادفات وعبارات الأصل وضوابط تميزه عن الفرع، وكذلك في بعض شواهده ومظاهر وضوحه أو غموضه، وفي تقييده في غالبيّة المواد، وصياغته بالمعاني الحسّيّة؛ لأسبقيتها على المعاني المعنويّة -من وجهة نظره-، وفي عدم الحكم بالشّذوذ على الفروع والاستعانة بالمجاز لردّها إلى أصل الدّلالة، وفي عدم النصّ على مصطلحاتٍ للأصل أو نعته ووصفه.

الكلمات المفتاحيّة: أصل دلالة المادّة، التّجديد، الرّاغب الأصفهانيّ.

المُقدّمة

الحمد لله ذي الجميل والفضل، الواهب الحكَم العدل، إليه يرجع الفرع والأصل، تقدّس، وتعالى، وجلّ، والصّلاة والسّلام على خاتم الرّسل ما صلّى وسلّم عليه مُصلٍّ، وبعد:

فإنّ نظريّة الأصول الدّلاليّة لأسماء الأجناس عامّةً -المعنويّ منها والمحسوس- عالجها العلّامة ابن فارس، وأسهب في إيضاحها، وجعلها مدار كتابه (مقاييس اللّغة)، بحيث يذكر للمادّة اللّغويّة أصلًا واحدًا، أو أصلين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة أصولٍ، وأحيانًا يحكم عليها بعدم الأصالة، مع محاولة إيجاد الصّلة بينَ الأصول في حدّ ذاتها، وبين الأصول والفروع. (يُنظر: عويسيّ، 2014، ص.16-18).

وقد نحا الرّاغب الأصفهانيّ قريبًا من هذا المنحى في كتابه (مفردات ألفاظ القرآن الكريم)، حيث أصّل للمعنى المعجميّ للمادّة، ثم أردفه بذكر المعاني القرآنيّة الّتي دلّت عليها السّياقات، ومعاقد الآيات.

وفائدةُ تحديد الأصول المصدريّة والاشتقاقيّة للمفردة هي ربطها بالمعاني الأصليّة الّتي أُخذت منها، وتفيد أحيانًا في التّسويغ لسبب التّسمية، وما يلابس الاسم من صفاتٍ غالبةٍ عليه. (يُنظر: السّامرّائيّ والحسّان، 2018، ص.19).

من أجل ذلك، ونظرًا لما يتّسم به البحث في المعاجم من معالجةٍ موضوعيّةٍ تتغيّا التّقصّي، والتّحليل، والتّصنيف، والقياس، وإيجاد علائق الرّبط والتّضامّ، واستخلاص النّتائج؛ رغبتُ أن يكون المتنُ معجميًّا، وطريقةُ النّظر طريقةً وصفيّةً تفسيريّةً موازنةً، تُعنى بذكر مواطن التّجديد في أصل دلالة المادّة عند الرّاغب الأصفهانيّ، مع أخذ الاعتبار بمعطيات الموازنة الّتي تعتمد على ذكر أوجه الاختلاف، بخلاف الدّراسة المقارنة الّتي تنتهج نهجًا تاريخيًّا، وتُصنّف ضمن الدّراسات التّاريخيّة.

وسببُ اختيارِ الموضوع يكمنُ في أنَّ البحث عن أوجه الاختلاف بين ابن فارس والرّاغب يُعدُّ إضافةً جديدةً للبحث الموازِن، من خلال العمل على معجمين مختلفَي الاختصاص، متّفقَي الأساس، وما هما إلّا وعاءٌ لُغويٌّ يُعرض الموضوع من خلاله. كما أنَّ البحث لا يهدف إلى إحصاء جميع مواطن ذكر أصول المادّة في المعجمَين، إنّما يهدف إلى تقديم أمثلةٍ كافيةٍ وبارزةٍ لذكر أوجه الاختلاف فيها كما وردت في اثنين من أهمّ المعاجم المُعتمَدَة.

وتكمنُ مشكلة البحث في أنّ النّظريّة الّتي ابتكرها ابن فارس وطبّقها في المقاييس قد وُجِدَ ما يشبهها عند الرّاغب في المفردات، وبناءً عليه جاءت فكرة هذا الموضوع لدراسة تطبيق هذهِ النّظريّة عند الرّاغب من حيثُ أوجه الاختلاف فقط. وليس بخفيٍّ أنّ الأصل عند ابن فارس قد دُرِس في مظانّ كثيرةٍ، كما دُرِست الدّلالة السّياقيّة عند الرّاغب، لكنّ الثّغرة البحثيّة تكمنُ في تسليط الضّوء على الأصل عند الرّاغب مع موازنته بالأصل عند ابن فارس، من حيثُ المعنى المشترك، باعتبارات التّعدّديّة والأحاديّة، والإطلاق والتّقييد، والإيجاز والإطناب، والإيضاح والغموض، وغيرها من الاعتبارات الّتي تعدُّ مقاييس وليست إجراءات.

وتجيبُ الدّراسة عن الأسئلة الآتية:

- ما أوجه الاختلاف بين عمل الرّاغب وابن فارس في أصل دلالة المادّة؟ وأين يختلفان؟
- كيف يُمكن رصد التّجديد عند الرّاغب باعتبار أنّه متأخّرٌ عن ابن فارس بقرنٍ من الزّمان أو أكثر؟

ويهدفُ البحث إلى بيان أوجه الاختلاف بين ابن فارس والرّاغب في النّظريّة الأصوليّة الدّلاليّة، ولا يتمّ ذلك إلّا عن طريق (الموازنة) بينهما؛ لأنّ الموازنة هي الّتي تعطي قيمةً للبحث، وتبيّن كيفيّة الأخذ، ومداه، ومنهجه، وطرائقه. مع تقديم دراسةٍ متخصّصةٍ في مجال (اللّغويّات)، تُثمر حُسنَ التّفقّه في لغة العرب، وحُسنَ التّأتّي لما قدّمه المتقدّم للمتأخّر، وما أثمره المتأخّر في تراث المتقدّم عن طريق رصد التّجديد عند الرّاغب، وتحديد معالم التّأثّر والتّأثير.

وتتمثّل حدود هذه الدّراسة في اقتصارها على ذكر أوجه الاختلاف من خلال الموازنة بين أصل دلالة المادّة في المعجمَين المختارَين، وهذه الموازنة هي مجرّد أداة للبحث؛ للوصول إلى نتيجة التأثُّر والتأثير، وليست هدفًا. كذلك لا يتمّ التّطرّق للدّلالة السّياقيّة إلّا حسب ما تقتضيه مجريات البحث.

ولم أعثر -في حدود الاطّلاع حتّى كتابة البحث- على بحوثٍ تُماثل فكرة هذا البحث، أو تتماشى مع رؤيته، وكلّ ما عثرتُ عليه من بحوثٍ تتلاقى مع بعض مفاتيح البحث، ومنها:

(من معالم جهد الرّاغب في مجال دوران المادّة حول معنًى واحدٍ: دراسةٌ مؤصّلةٌ في ضوء ما ذكره ابن فارس، سعيد محمّد محمود الفواخريّ، بحثٌ منشورٌ في حوليّة كليّة اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، جرجا، مصر، العدد: 4، الجزء: 11، عام: 2007م، ص 2377– 2560). ويتحدّثُ عن معالم جهد الرّاغب في كتاب المفردات، وتصريحه بالمعنى العام الّذي تدور عليه المادّة من خلال ثمانٍ وعشرين ومائة مادّةٍ لُغويّةٍ، آخذًا بعين الاعتبار فكرة مقارنة صنيعه مع ابن فارس، ومحاولة تأصيل ذات الموادّ من كتب اللّغة، ويختلف مع رؤيّة هذه البحث في كونه بحثًا تطبيقيًّا في مجمله حتّى وإن كان يعمد إلى الموازنة، ويقتصرُ بحثي على أوجه الاختلاف بين العالِمين.

وقد أفدتُ من هذا البحث وغيره في جعل بحثي ثريًّا نافعًا، مع محاولة توضيح رؤيتي الخاصّة من خلال الاستقراء، والوصف، والموازنة، والتّحليل، والتّعليل.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدّمةٍ، ومبحث، وخاتمةٍ، وكشّاف للمصادر والمراجع.

أمّا المقدّمة فتتضمّن أدبيّاتِ البحث وأبجديّاتِه من أهدافٍ، وأهمّيةٍ، وأسبابِ اختيارٍ، ومشكلةٍ، ومنهجيّةٍ، وخطّةٍ هيكليّةٍ. ثُمَّ مبحث، وفيه: أوجه الاختلاف بين ابن فارس والرّاغب الأصفهانيّ. ثمّ الخاتمة، ثمّ النّتائج والتّوصيات الّتي يخلُص لها البحث، ثمّ كشّاف المصادر والمراجع.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

مفهوم الموازنة

الموازنة عند ابن فارس (1979) مأخوذة من (وَزَنَ)، يقول: "الواو والزّاء والنّون بناءٌ يدلُّ على تَعْدِيلٍ وَاسْتِقَامَةٍ: وَوَزَنْتُ الشَّيْءَ وَزْنًا. وَالزِّنَةُ قَدْرُ وَزْنِ الشَّيْءِ، والأصل وَزْنَةٌ...، وهذا يُوَازِنُ ذلك، أي هو **مُحَاذِيهِ**...". (6/ ص.107).

والرّاغب (1991) يقول: "الوَزْنُ: **مَعْرِفَةُ** قَدْرِ الشَّيْءِ. يُقال: وَزَنْتُهُ وَزْنًا وزِنَةً، والمُتَعارَفُ في الوَزْنِ عند العامَّةِ: ما يُقَدَّرُ بالقسطاس والقَبَّانِ. وقوله تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ (القرآن الكريم، الشّعراء: 182)...، إشارةٌ إلى مُراعاةِ **المَعْدَلَةِ** في جميع ما يَتَحَرَّاهُ الإنسانُ من الأفعالِ والأقوالِ...". (ص.868).

وعند الزّبيديّ (1965) عن الشّيْءِ: "وَازَنَهُ: عَادَلَهُ، **وقَابَلَهُ**، وأيضًا حَاذَاهُ...". (36/ ص.252).

وعليه فالموازنة هي: المحاذاة، والمعادلة، والمقابلة. وهي الّتي تبيّن كيفيّة الأخذ، ومنهجه، وطرائقه.

والدّراسة هنا بصدد الموازنة بين المقاييس والمفردات، وهما: كتابان من اللّغة نفسها؛ لدراسة أصل دلالة المادّة في صنيع العالِمَين، فكلاهما يتّفق في النّصّ عليه، ويعني: الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة، "ففي كلّ كلمةٍ نواةٌ صلبةٌ من المعنى، ثابتةٌ نسبيًّا، ويُمكن تكييفها بالنّصّ ضمن حدودٍ معيّنةٍ". (زوين، 1986، ص.94). "وهذه النّواة هي (أصل الدّلالة)، وثمَّ أصلًا في اللّغة يتخلّقُ من معنًى آخر حادثٍ". (عرار، 2003م، ص. 205). لذا كان من الأهميّة عقدُ هذه الموازنة، فهي جديرةٌ بالدّراسة.

أوجه الاختلاف الخاصّة بالأصل

لم ينصّ الرّاغب عند بناء كتاب المفردات على أنّه سيتّبع فكرة الأصول في شرح الموادّ القرآنيّة، حتّى وإن قام بتطبيقها في غالب موادّه، ولم يضع مصطلحاتٍ لما فعلَه في كتابه، فجاءت بعض الموادّ خالية من أصل الدّلالة. بينما وضع ابن فارس مصطلح (الأصول، والتّأصيل)؛ ليدلّ بهما على الفكرة الّتي نصّ عليها واتّبعها في شرحه لمعظم الموادّ اللّغويّة في المقاييس، فقال في مقدّمته: "أَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: إِنَّ لِلُغَةِ الْعَرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَةً، **وَأُصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ**. وَقَدْ أَلَّفَ النَّاسُ فِي جَوَامِعِ اللُّغَةِ مَا أَلَّفُوا، وَلَمْ يُعْرِبُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنْ مِقْيَاسٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَايِيسِ، وَلَا أَصْلٍ مِنَ الْأُصُولِ. وَالذي أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ جَلِيلٌ، وَلَهُ خَطَرٌ عَظِيمٌ. **وَقَدْ صَدَّرْنَا كُلَّ فَصْلٍ بِأَصْلِهِ الَّذي يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَسَائِلُهُ**، حَتَّى تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُوجَزَةُ شَامِلَةً لِلتَّفْصِيلِ، وَيَكُونَ الْمُجِيبُ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ مُجِيبًا عَنِ الْبَابِ الْمَبْسُوطِ بِأَوْجَزِ لَفْظٍ وَأَقْرَبِهِ". (1/ ص.3).

وعليه فأرجّح تأثّر الرّاغب بالأصل عند ابن فارس، لكن ليس تأثّرًا كاملًا دقيقًا سائرًا في كلّ الموادّ، بل كان تأثّرًا متّضحًا في تشبّعه بالفكرة، ثمّ الاعتماد على رأيه الخاصّ، ونظرته اللّغويّة الخالصة في الغالب.

واختلف العالِمَان في بعض العبارات الّتي تمّ توظيفها؛ لتطبيق وتوضيح فكرة الأصول؛ بحيث تكون دالّةً وعائدةً إلى أصل دلالة المادّة، فاستعمل ابن فارس عبارة "يدلّ على..."، وتتكرّر كثيرًا في شرح المواد اللّغويّة. (يُنظر: مادّة (أَبَقَ)، 1/ ص.38 ومادّة (ثَخُنَ)، 1/ ص.372). و"عائدةٌ إليه، أو تعود فروعه إليه...". (يُنظر: مادّة (ظَلَّ)، 3/ ص.461 ومادّة (عَرِسَ)، 4/ ص.261). و"مأخوذٌ من..."، واستعملها في استعمالات بعض المواد اللّغويّة. (يُنظر: مادّة (عَقَصَ)، 4/ ص.97). واستبدلها الرّاغب بعبارة: "معنًى واحدٍ اعتُبر في أشياءٍ كثيرةٍ..."، واستعمل عباراتٍ بذات المعنى، مثل: "اعتُبر معانيه فاستعير واشتقّ منه بحسبه..."، و"كلّ ذلك إشارةٌ إلى معنًى واحدٍ..."، و"كلّ ذلك يُعتبر فيه معنى كذا...". (يُنظر: مادّة (حَمَلَ)، ص.257 ومادّة (قَدَمَ)، ص.660،661).

ويُكثر ابن فارس من عبارة: "يدلّ على..."، بمعنى أصل الدّلالة.

وتختلفُ العبارة الّتي تشرح الأصل في كثيرٍ من الموادّ، فأغلب الاختلافات في الصياغة، أمّا المعنى الأصليّ فهو نفسه؛ وذلك تبعًا لسعة الاطّلاع والقدرة اللّغويّة في صياغة الأصول وشرحها بعباراتٍ تُبيّن مغزاها، وأرى أنّ هذا يدلّ على أنّ الرّاغب لم يأخذ كلّ أصول دلالة المادّة بنفس العبارة الّتي تشرحها عن ابن فارس، ولم يتأثّر به تأثّرًا كاملًا، بل اعتمد في وضعها على قدرته اللّغويّة، واستنتاجه الشّخصيّ، وبراعته في الاستنباط.

ومن نماذج الموادّ الّتي توضّح اختلاف العبارة الّتي تشرح الأصل بين العالِمَين مع اتّفاقهما في المعنى تقريبًا، ما يلي:

جدول رقم (1).

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة	
		ابن فارس	الرّاغب
1	حَسَمَ	"قَطْعُ الشّيْءِ عَنْ آخِرِهِ". (2/ ص.57).	"إزالةُ أثَر الشّيء". (ص.235).
2	رَصَدَ	"التّهَيُّؤُ لِرِقْبَةِ شَيْءٍ عَلَى مَسْلَكِهِ". (2/ ص.400).	"الاستعدادُ، للتّرقّب". (ص.355).
3	زَحَفَ	"الِانْدِفَاعُ وَالْمُضِيُّ قُدُمًا". (3/ ص.49).	"انبعاثٌ مع جرّ الرِّجْل". (ص.379).
4	سَكَنَ	"خِلَافُ الِاضْطِرَابِ، وَالْحَرَكَةِ". (3/ ص.88).	"ثبوتُ الشّيء بعد تحرّك". (ص.417).

واختلفا في أنّ ابن فارس يعمل في الموادّ اللّغويّة غالبًا بتعدّديّة أصل الدّلالة بطريقةٍ يفوق بها مواد الرّاغب بكثير، وبهذا يُخالف صنيع اللّغويّين الّذين اكتفوا بأحاديّة الأصل، وكذلك نصّ على الأصول الدّلاليّة ومهّد لعددها بعباراتٍ منها: "أصلٌ واحدٌ، وأصلان، وثلاثةٌ، وأربعةٌ، وخمسة أصولٍ"؛ وهذا دالٌّ على تطوّر الأصول الدّلاليّة في كتابه. لكنّ الرّاغب يعمل غالبًا بأحاديّة أصل الدّلالة، وأحيانًا يكون مركّبًا من عدد أصول ابن فارس، وإن عَمِلَ بتعدّديّة الأصل فلا يتجاوز الأصلين، ولم يمهّد لعدد الأصول بعباراتٍ مثل "أصلٍ واحدٍ، وأصلين" بل شرع في شرحها مباشرةً؛ وهذا ملمحٌ من ملامح التّجديد على الأصول الدّلاليّة في كتابه.

وهذه مفارقةٌ تُلفت النّظر؛ لأنّ ابن فارس أسبق للتّأصيل، فكأنّه وضع حجر الأساس لما هو مُستصعبٌ في ردّ الموادّ إلى أصلٍ واحدٍ؛ ممّا سهّل على الرّاغب ردّها بعد ذلك إلى أصلٍ واحدٍ، فالبعد الزّمنيّ، والحقب الطّويلة الّتي تقلّبت فيها العربية حتّى زمان تدوينها على أيدي ابن فارس وغيره، جعل الرّابطة بين معاني مفردات المادّة الواحدة تبدو لنا وكأنّها غير موجودة. وهذا هو السّرّ الحقيقيّ وراء مذهب ابن فارس في أصوله. (يُنظر: زعرور، 2008، ص.87)، (ويُنظر: عبد التّوّاب، 1999، ص.296).

كما أنّ نظرة ابن فارس أعمّ وأشملُ وأنسبُ للمواد اللّغويّة من نظرة الرّاغب الّتي هي أدقّ وأخصّ وأنسبُ للمواد القرآنيّة، بمعنى أنّ ابن فارس يؤصّل للّغة بشكلٍ عامٍ، أي ينظر لها نظرة اللّغويّ الشّاملة الواسعة، لكنّ الرّاغب يقتصر على المفردات القرآنيّة، ولا يتعرّض لجميع المفردات اللّغويّة للمادّة؛ لجمعها تحت أصل دلالةٍ واحدٍ؛ ما أدّى إلى نقصٍ حال دون عدّه انعطافًا في هذا المضمار، "وبذا فقَدَ عملُهُ فكرة الشّموليّة من ناحيتين: التّراكيب، ومفرداتها. وهذا يقدح في حقيقة أُحاديّةٍ جزئيةٍ تدخلُ -عند مقابلتها بالشّموليّة- في باب تعدديّة المعاني الأصليّة؛ لأنّ مجموعة المفردات اللّغويّة الّتي لم تشملها المعالجة قد يكون لها معنًى متميّزٌ عن المعنى الّذي نُسِبَ إلى المفردات القرآنيّة أو معدّلٌ له، وهذا إلى ثغراتٍ أخرى في عمل الرّاغب جعلت عملَه لا يقودُ إلى بسط فكرة الالتزام بأُحادية المعنى الأصليّ لاستعمالات الجذر". (جبل، 2009، ص.216،215).

ناهيك عن كثرة الموادّ في المقاييس، ممّا صعّب ردّ جميعها إلى أصل دلالةٍ واحدٍ، فهذه عمليّةٌ شاقّةٌ حتّى على اللّغويّ الحَذِقِ باللّغة وأسرارها، بينما المواد المختارة من القرآن الكريم قليلة في كتاب المفردات مقارنةً بها؛ ما سهّل جمعها تحت أصلٍ واحدٍ.

ومن نماذج الموادّ الّتي اختلف فيها العالِمَان من حيث (تعدّد الأصل وأُحاديّته)، ما يلي:

جدول رقم (2).

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة	
		ابن فارس	الرّاغب
1	بَنَى	وحّد الأصل "بَنَى: بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ. بَنَو: الشَّيْءُ يَتَوَلَّدُ عَنِ الشَّيْءِ، كَابْنِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ". (1/ ص.302، 303). في مادّتين منفصلتين	عدّد الأصل "اسمٌ لما يُبنَى بناء (كالبيوت والغرف، والجدران) ابن". (ص.147-149). في مادّةٍ واحدةٍ
2	حَصَدَ	عدّد الأصل "قَطْعُ الشَّيْءِ إِحْكَامُهُ". (2/ ص.71).	وحّد الأصل "قَطْعُ الزّرعِ". (ص.238).

واختلفا في صياغة أصل الدّلالة؛ حيث عَمِدَ الرّاغب غالبًا إلى صياغته بالمعاني الحسّيّة الّتي تدلُّ على ذاتٍ وتكون قريبةُ الدّلالة من الحواس؛ ليكون أصلًا جامعًا لفروع المادّة، وقد يصوغه في بعض الموادّ بالمعاني المعنويّة المجرّدة الّتي لا تدلُّ على ذاتٍ وليست قريبةُ الدّلالة من الحواس، في المقابل عَمِدَ ابن فارس غالبًا إلى صياغته بالمعاني المعنويّة المجرّدة، وهذا لا ينفي صياغته له بالمعاني الحسّيّة في قليلٍ من الموادّ، بل قد يجمع بين المعاني الحسّيّة والمعنويّة في مادّةٍ واحدةٍ؛ وذلك عند حكمه عليها بتعدّديّة الأصل، فيجعل أحدهما حسّيًّا والآخر معنويًّا، وقد يصوغ للمادّة الواحدة أصلين حسّيّين، أو أصلين معنويّين.

والتّردّد في صياغة أصل الدّلالة بين المعاني الحسّيّة والمعنويّة راجعٌ إلى إلزام ابن فارس نفسه بإقامة مواد معجمه على الأصول، وهذه الأصول يكون بعضها مشتقًّا من المعاني الحسّيّة، وبعضها من المعاني المعنويّة، بخلاف الرّاغب، فلم يُلزم نفسه بإقامة موادّه على الأصول، ولم يجعل الأصل هدفًا له، بل جعل معاني الآيات وتحقيقها وإبرازها هو الهدف، وما سوى ذلك يكون خادمًا لهذا الهدف الأساسيّ الّذي شغل تفكيره وقتًا طويلًا، فكأنّ للمادّة اللّغويّة أو القرآنيّة دورًا في صياغة المعنى وتحديده. كذلك نظرة ابن فارس الشّموليّة والواسعة والحصيفة، فكأنّه يجلس عاليًا؛ ليؤصّل للّغة، ويجتهد في صياغة هذا الأصل بالمعاني المعنويّة المجرّدة؛ ليسهل ردّ الفروع إليها، دون ضرورة إخضاعها للمعاني الحسّيّة الّتي غالبًا ما تكون قيدًا للمادّة، في المقابل اختار الرّاغب اعتماد المعاني الحسّيّة في صياغة أصل المادّة القرآنيّة؛ ليسهل على القارئ تصوّر المعنى المراد بأيسر طريقٍ وأوضحه، وهذا من باب تحديد المعنى والدّقة فيه، وهذا لا يقدر عليه إلّا مَن وفّقه اللّه ومَنّ عليه بفتحٍ منه، كذلك كون الحسّيّ أسبق وجودًا من المعنويّ كان مُحفّزًا له على ذلك. وممّا ساعده أيضًا على صياغة الأصل بالمعاني الحسّيّة قلّة موادّ المفردات، لكن إن كثُرت سيضطّر إلى صياغة الأصل بالمعاني المعنويّة كما فعل ابن فارس؛ لكونها أعمّ وأشمل، فالأصول ليست كلّها حسّيّةً، بل للمعنويّ نصيبٌ منها.

ومن نماذج الموادّ الّتي اختلف فيها العالِمَان، من حيث (المعنى الحسّيّ والمعنويّ)، على حسب اجتهادي في التّصنيف، ما يلي:

جدول رقم (3).

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة	
		ابن فارس	الرّاغب
1	أَزَرَ	"الْقُوَّةُ وَالشِّدَّةُ". (1/ ص.102). معنويٌّ مجرّدٌ	"الإِزَارُ الّذي هو اللّبَاسُ". (ص.74،75). حسّيٌّ
2	أَسَرَ	"الْحَبْسُ وَالْإِمْسَاكُ". (1/ ص.107). معنويٌّ مجرّدٌ	"الشَّدُّ بالقَيدِ". (ص.76). حسّيٌّ
3	جَنَحَ	"الْمَيْلُ وَالْعُدْوَانُ". (1/ ص.484). معنويٌّ مجرّدٌ	"جَناحُ الطَّائرِ". (ص.206). حسّيٌّ
4	رَأَسَ	"تَجَمُّعٌ وَارْتِفَاعٌ". (2/ ص.471). معنويٌّ مجرّدٌ	"الرَّأْسُ مَعْرُوفٌ". (ص.372). حسّيٌّ

واختلفا في صياغة الأصل بتقييدٍ في الدّلالة غالبًا عند الرّاغب، أي بإضافةٍ زائدةٍ في الدّلالة عن دلالات ابن فارس، وجعل الرّاغب الدّلالة مطلقةً في بعض الموادّ القرآنيّة. وفي المقابل صاغ ابن فارس الأصل بإطلاقٍ في الدّلالة غالبًا، وجعل الدّلالة مقيّدةً في بعض الموادّ اللّغويّة.

ومن نماذج الموادّ الّتي اجتهد الرّاغب في تقييدها، ولم يطلقها كما فعل ابن فارس، ما يلي:

جدول رقم (4).

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة		موضع الاختلاف
		ابن فارس	الرّاغب	
1	جَزَرَ	دلالةٌ مطلقةٌ "الْقَطْعُ". (1/ ص.441).	دلالةٌ مقيّدةٌ "قَطْعٌ بالسَّيفِ". (ص.191).	تقييد دلالة القَطعِ بالسّيف

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة		
		ابن فارس	الرّاغب	موضع الاختلاف
2	حَكَمَ	دلالةٌ مطلقةٌ "الْمَنْعُ". (2/ ص.91).	دلالةٌ مقيّدةٌ "مَنَعَ مَنعًا؛ لإصْلَاحٍ". (ص.248).	تقييد دلالة المنع بسببٍ، وهو الإصلاح
3	دَسَرَ	دلالةٌ مطلقةٌ "الدَّفْعُ". (2/ ص.278).	دلالةٌ مقيّدةٌ "الدّفْعُ الشَّدِيدُ بقَهرٍ". (ص.314).	تقييد دلالة الدّفْع بكونه بشدّةٍ، وقهرٍ
4	ذَبَحَ	دلالةٌ مطلقةٌ "الشَّقُّ". (2/ ص.369)	دلالةٌ مقيّدةٌ "شَقُّ حلق الحيوانات". (ص.326).	تقييد دلالة الشّقّ بكونه في حلق الحيوانات

واختلفا في نصّ ابن فارس على صياغة أصل الدّلالة بإيجازٍ في الألفاظ غالبًا؛ بمعنى أنّ الأصل الجامع يكون مكوّنًا من كلمةٍ واحدةٍ، أو كلمتين وهي الأكثر، أو ثلاث كلماتٍ؛ بحيث يكون وافيًا لمعاني فروع المادّة دون قصورٍ أو خللٍ، قال في مقدّمة المقاييس: "... وَقَدْ صَدَّرْنَا كُلَّ فَصْلٍ بِأَصْلِهِ الّذي يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَسَائِلُهُ، حَتَّى تَكُونَ الْجُمْلَةُ **الْمُوجَزَةُ** شَامِلَةً لِلتَّفْصِيلِ، وَيَكُونَ الْمُجِيبُ عَمَّا يُسْأَلُ عَنْهُ مُجِيبًا عَنِ الْبَابِ الْمَبْسُوطِ **بِأَوْجَزِ لَفْظٍ** وَأَقْرَبِهِ...". (1/ ص.3). لكنّ الرّاغب لم ينصّ على ذلك، حتّى وإن التزم الإيجاز في صياغة أصوله في الغالب.

ومن نماذج الموادّ الّتي اختلف فيها العالِمَان، من حيث (إيجاز الأصل وإطنابه)، ما يلي:

جدول رقم (5).

م	المادّة	أصل دلالة المادّة اللّغويّة أو القرآنيّة	
		ابن فارس	الرّاغب
1	شَهَقَ	إيجاز بكلمةٍ واحدةٍ "عُلُوّ". (3/ ص.222).	إطناب "الشّهِيقُ: طول الزّفير، وهو ردّ النّفس، والزّفير: مدّه". (ص.468).
2	غَنَمَ	إطناب "إِفَادَةُ شَيْءٍ لَمْ يُمْلَكْ مِنْ قَبْلُ، ثُمَّ يَخْتَصُّ بِهِ مَا أُخِذَ مَنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ بِقَهْرٍ وَغَلَبَةٍ". (4/ ص.397).	إيجاز بكلمتين "الغَنَمُ مَعْرُوفٌ". (ص.615).
3	بَيَتَ	إطناب "الْمَأْوَى وَالْمَآبُ وَمَجْمَعُ الشَّمْلِ". (1/ ص.324).	إيجاز (ثلاث كلمات) "مَأْوَى الإنسَانِ باللَّيلِ". (ص.151).
4	ثَوَبَ	إيجاز (كلمتين) "الْعَوْدُ وَالرّجُوعُ". (1/ ص.393).	إطناب "رجُوعُ الشّيءِ إلى حَالَتِه الأُولَى الّتي كَانَ عليها، أو إلى الحالة المُقَدَّرَة المقصُودَة بالفكْرَة، وهي الحالة المُشَار إليها بقولهم: (أوّل الفكرة آخر العمل)". (ص.179).

وظهرَ من خلال تتبّع استعمالات مصطلح (الأصل) عند العالِمَين أنّها تدلّ على عدّة دلالاتٍ، وتُنبئ عن عدّة معانٍ، وقد اختلفا في بعض الدّلالات العامّة الّتي لا تندرج تحت أصل دلالة المادّة؛ حيث استعمل ابن فارس كلمة الأصل؛ للدّلالة على: الحروف المكوّنة للمادّة اللّغويّة بأنواعها الثّلاثة، وهي: (دلالةٌ على المادّة الثّابتة الّتي تدلّ على معنًى جامعٍ للفروع)، وهي الأكثر، و(دلالةٌ على المادّة الثّابتة الّتي لا تدلّ على معنًى جامعٍ للفروع)، و(دلالةٌ على المادّة الضّعيفة غير الثّابتة في صورتها الحاليّة، أو على فرض صحّتها). بينما استعمل الرّاغب الأصل؛ للدّلالة على: أصل المعرّب، والميزان الصّرفيّ، والأصل الصّرفيّ المُغيّر بالحذف، وهذا ما اختلف فيه العالِمَان من حيث الدّلالات العامّة. واستعمل ابن فارس كلمة الأصل كثيرًا في الدّلالات الّتي تندرج تحت أصل دلالة المادّة. كما تقلّ عنده دلالات الأصل؛ ويمكن القول إنّ هذا راجعٌ إلى أنّه هدف إلى بناء معجمٍ كاملٍ على الأصول، فحدّها بحدٍّ ضيّقٍ من استعمالها، ووضع لها كثيرًا من المقاييس. بخلاف الرّاغب الّذي لم يهدف إلى ذلك، فاستعمل كلمة الأصل كثيرًا في الدّلالات الّتي لا تندرج تحت أصل دلالة المادّة؛ ويمكن القول إنّ

هذا راجعٌ إلى نظرته للأصل بمعناه اللّغويّ العام الّذي هو قاعدة الشّيء؛ حيث إنّه لم يحرص على أن تكون جميع دلالات الأصل مدرجةً تحت أصل الدّلالة، واتّضح ذلك من خلال استقراء المواضع. ويَكثُر استعمال الأصل عند ابن فارس؛ للدّلالة على: الحروف المكوّنة للمادّة كدلالةٍ عامّةٍ، وفي الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة، وأصل اشتقاق لفظٍ أو استعمالٍ جُزئيّ كدلالةٍ خاصّةٍ مُدرجةٍ تحت أصل دلالة المادّة اللّغويّة؛ ممّا سبّب خلطًا ولبسًا كبيرًا في تحديد استعماله له في تعريف الباحثين (يُنظر: الحمزيّ، 2016، ص.128). وعرّف أمين محمّد فاخر (1991) الأصل بقوله: "هو البناء الّذي يدلُّ على معنًى عامٍ؛ بحيث يجمع كلماتٍ تشترك معه في الحروف الأصليّة، الّتي هي حروف المادّة". (ص.211). وفي تعريف محمّد حسن جبل يقول: "جاء ابن فارس، فاستعمل مصطلح (الأصل) للجذر الثّابت في اللّغة، الّذي له معنىً أو معانٍ محوريّة". (ص.186). ثمّ قال: "والمهم لنا في كلّ هذه الفقرة هو أنّ ابن فارس جعل لكلمة (الأصل) تعلّقًا بصحّة التّركيب اللّفظيّ للجذر وأصالته مقتربًا من الصّرفيّين، وبذا لم يجعلها خالصةً للتّعبير عن المعنى المحوريّ الشّامل، ولا عن أصل استعمالٍ جزئيٍّ كما كان الأمران عند سابقيه". (ص.187).

أمّا الرّاغب فقد سار على نهج الأسبقين من اللّغويّين في دلالات استعمال الأصل؛ لأنّه يُكثِر من استعماله للدّلالة على: الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة، وأصل اشتقاق لفظٍ أو استعمالٍ جُزئيٍّ، كما هو شائعٌ ومقرّرٌ في معاجم اللّغة قديمًا، فلم يستعمله مطلقًا للدّلالة على: الحروف المكوّنة للمادّة. وبناءً عليه، أرى عدم تأثّر الرّاغب تأثّرًا كاملًا بابن فارس في دلالات الأصل، وكذلك في بعض علامات تميزه، فزاد الرّاغب بعض العلامات، كأن يكون أحد الاستعمالات الأصول أخصّ، أو أليق، من الاستعمال الآخر في رجوع الفرع إليه.

واختلفا أيضًا في الاستعمالات الّتي شذّت عن الأصل، فحكم ابن فارس أحيانًا على بعض استعمالات المادّة بالشّذوذ، دون أن يحاول ردّها إلى أصل الدّلالة الّذي أصّله للمادّة. (يُنظر: مادّة (بَعَضَ)، وفيها: "وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْبَعُوضَةُ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَالْجَمْعُ بَعُوضٌ"، 1/ ص.269، 270). بينما استعان الرّاغب بالمجاز لردّها إلى الأصل -المعنى الحقيقيّ في نظره-. (يُنظر: مادّة (بَعَضَ)، وفيها: "والبَعُوض بُنِيَ لفظه من بَعَضَ؛ وذلك لصغر جسمها بالإضافة إلى سائر الحيوانات"، ص.135،134).

واختلفا كذلك في الشّواهد المدرجة تحت الأصل، تبعًا للاستشهاد الوارد في المادّة؛ لأنّ له دورًا في اختلاف تحديد أصل الدّلالة، فالشّواهد القرآنيّة والشّعريّة المنصوص عليها في شرح المادّة تُساعد اللّغويّ في توجيهه إلى تحديد أصلٍ مُغايرٍ تمامًا عن صاحبه. (يُنظر: شواهد ابن فارس الّتي جعلت الأصل معنويًّا، مادّة (أَزَرَ)، 1/ ص.102. وشواهد الرّاغب الّتي جعلت الأصل حسّيًّا، مادّة (أَزَرَ)، ص.74، 75).

كما أنّهما اختلفا في استعمال بعض المصطلحات المرادفة لمصطلح (الأصل)، فاستعمل الرّاغب أحيانًا مصطلح (الحقيقة)؛ ليدلّ على الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة؛ نظرًا لاهتمامه بالمعاني الحقيقيّة، وتميزها عن المعاني المجازيّة، ولم يستعمله ابن فارس، واستعمل (البناء، والقياس، والباب، والمرجع) في موضع الأصل. كما أنّه قد يصغّر مصطلح (الأصل) إلى (أصيل) في شرح الموادّ اللّغويّة قليلة الاستعمال العربيّ، الّتي لا تتفرّع إلى معانٍ كثيرةٍ. وفي المقابل لم يستعمله الرّاغب على هذا النّحو؛ ويمكن القول إنّ هذا راجعٌ إلى الهدف من وضع المقاييس القائم على نظريّة الأصول كبيرها وصغيرها، وقلّة مواد المفردات مقارنةً به. كذلك أكثرَ ابن فارس من استعمال مصطلح (القياس)، ومنه (المقاييس) الّتي لها مفهومٌ خاصٌّ بالنّسبة له، وتعني: الضّوابط أو المعايير الّتي تربط أصول دلالة المادّة اللّغويّة المتعدّدة، أو الفروع الكثيرة ببعضها، والتي استقرأها من خلال تتبّع الشّائع أو المستعمل من كلام العرب، فصنّفها في قاعدة عامّة، واتّبعها في كتابه الّذي أسماه باسمها: مقاييس اللّغة. كما له مذهبٌ خاصٌّ في القياس وهو عدم اطّراده في جميع مواد اللّغة، ونبّه على المقاييس المطّردة من غيرها. كذلك أكثرَ من استعمال صيغ مصطلح (القياس)، وهي: (قاس، منقاس، مقيسان، قيس، يقاس، ينقاسان، تنقاس، يقيسون)؛ وذلك لأنّ مصطلح (القياس) حاز على اهتمام ابن فارس، فاستعمله ليدلّ على الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة. واستعمل ابن فارس مصطلح (الباب) ليدلّ على أصل دلالة المادّة الخاصّ بمجموعة الاستعمالات في الموادّ الّتي لها أكثر من أصلٍ، ويشيع وروده في مجموعة الموادّ اللّغويّة الّتي تتّحد في الحرف الأوّل والثّاني، وتختلف في الحرف الثّالث. واستعمل مصطلح (الباب)؛ ليدلّ على أمرين: حروف المادّة اللّغويّة، والدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة. وقد ورد مصطلح (المرجع) في كتابه كثيرًا، ليدلّ على الدّلالة الأساسيّة الجامعة لفروع المادّة، وورد عند انتقال اللّفظ من معنًى إلى آخر. وجمع بين صيغ مصطلح (المرجع)، و(الأصل) في مادّةٍ لغويّةٍ واحدةٍ، واستعمل هذه الصّيغ في زمن: (الماضي، والمضارع). لكنّه لم يرد عند الرّاغب بمثل ذلك.

واختلفا في مرادفات الفرع؛ حيث تكثُر أو تشيع عند ابن فارس بطريقةٍ تفوق الرّاغب؛ ويرجع ذلك إلى محاولة التّنوّع في استعمال الألفاظ اللّغويّة ممّا يدلّ على الحسّ اللّغويّ الفذّ، أو تجنّبًا لملل القارئ بالاعتماد على لفظةٍ واحدةٍ دالةٍ على الفرع، أو لأنّ كلّ لفظةٍ من هذه المرادفات لها معنًى خاصٌّ مناسبٌ للنّصّ من وجهة نظر ابن فارس. ومن مرادفات الفرع الّتي لم ترد عند الرّاغب، لكنّها وردت عند ابن فارس: مسائل (يُنظر: مادّة (بَنَّ)، 1/ ص.191)، كِلم (يُنظر: مادّة (ذَكَرَ)، 2/ ص.358)، كلمات (يُنظر: مادّة (ثَلْجٌ)، 1/ ص.385)، كُليمات (يُنظر: مادّة (حَلَتْ)، 2/ ص.96)، فقد نصّ ابن فارس على لفظة (مسائل) يقول: "... وَقَدْ صَدَّرْنَا كُلَّ فَصْلٍ بِأَصْلِهِ الّذي يَتَفَرَّعُ مِنْهُ مَسَائِلُهُ..." (1/ ص.3). واستعمل لفظة (كلماتٍ) بكثرةٍ، وفي كلّ مرّةٍ يُريد بها دلالةً مختلفةً. واستعمل لفظة (كُليمات) في

مادّتين فقط، وذلك في الموادّ الّتي ليست أصلًا عنده؛ ويمكن القول إنّه أراد بها قلّة الفروع الواردة في هذه المادّة؛ ما جعله يستخدم لفظةً دالّةً على التّصغير، بخلاف لفظة كلمات. ومن مرادفات الفرع الّتي لم ترد عند ابن فارس، لكنّها وردت عند الرّاغب: يؤخذ، وذلك في مادّةٍ واحدةٍ، وهي (قرف)، (يُنظر: ص.667). كذلك كثُر استعمال ابن فارس للفظة (مشتقّات، وفروع) دونًا عن غيرها من مرادفات الفرع، وكثُر استعمال الرّاغب للفظة (مشتقّات)، فلفظة مشتقّات تكثر عند العالِمَين؛ نظرًا لاهتمامهما بالاشتقاق. واستعمل ابن فارس لفظة (فروعٍ) بكثرةٍ، ونصّ على ذلك في مقدّمة كتابه حيث قال: "... إِنَّ لِلُغَةِ الْعَرَبِ مَقَايِيسَ صَحِيحَةً، وَأُصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ..." (1/ ص.3). أمّا الرّاغب فقد استعملها في مادّةٍ واحدةٍ فقط بصيغة المفرد (فرع)؛ وهذه المادّة دليلٌ على تأثّره بفكرة الأصول؛ ويمكن القول إنّه من شدّة التّأثّر كان يشرع في بيان الفروع بطريقةٍ تلقائيّةٍ من دون أن يحرص على وضع مصطلحٍ لها.

واختلفا في نعت الأصل ووصفه، فلم يهدف الرّاغب في الأساس إلى إقامة كتابه على الأصول الدّلاليّة؛ لأجل ذلك اكتفى بصياغتها في شرح الموادّ القرآنيّة، ولم يحرص على نعتها ووصفها، كما حرص ابن فارس على نعتها كثيرًا في شرح الموادّ اللّغويّة، وصبّ جلّ جهده على وصفها أوصافًا توضّح أنّ صياغته لها لم تكن خبط عشواء بل كانت مبنيّةً على إدراكٍ وتقديرٍ؛ وذلك حسب درجة تحقّقها في الاستعمالات المتفرّعة من المادّة؛ ومن تلك الأوصاف الّتي وصفَ بها بعض الأصول، -على سبيل المثال لا الحصر-، ما يلي: حسنٌ (يُنظر: مادّة (بَوَجَ)، 1/ ص.315). فهذا هو الاستعمال الّذي سُمعَ عن العرب؛ ويمكن القول إنّ لمعان الشّيءِ يدلُّ على جودته وحُسنه؛ لذا كان أدعى أن يُوصف بالحسن. ويعلّل حامد محمّد أمين (1974) وصفه بالحسن؛ "لقوّته، وصحّة وروده عن العرب، أو لوجود المناسبة بالإسناد إلى البرق"، (يُنظر: 1974، ص.222). ويمكن القول إنّ الجزء الثّاني من تعليله هو الأقرب؛ لأنّه لو كان قويًّا أو صحيحًا لوصفه بذلك، كما فعل في بعض المواد (يُنظر: مادّة (مَحَصَ)، 5/ ص.300). فوصفه بالصّحيح؛ لتحقّقه في الاستعمالات الّتي سُمعت عن العرب بيقينٍ، مُطّردٌ (يُنظر: مادّة (جَمَحَ)، 1/ ص.476). فوصفه بالاطّراد؛ لتحقّقه في جميع الاستعمالات الحقيقيّة المتفرّعة من هذه المادّة عن طريق (القياس)، وينتفي الاطّراد إن لم يتحقّق في استعمالٍ واحدٍ أو أكثر، مُشتركٌ (يُنظر: مادّة (حَشَمَ)،2/ ص.63). فوصفه بالاشتراك؛ لتحقّقه في جميع الاستعمالات المتفرّعة من هذه المادّة والمشتركة عن طريق (القياس، أو الحمل)، أمّا المواد الّتي تحوي استعمالًا واحدًا، فلا يصحّ أن يصفه فيها بالاشتراك؛ لأنّه يكون حينئذٍ مفرد) 2/ 63)، كبيرٌ (يُنظر: مادّة (عَمَدَ)، 4/ ص.137). فوصفه بالكبير؛ لتحقّقه في استعمالاتٍ كبيرة العدد في المادّة نفسها، مقارنةً بغيرها من الأصول الأخرى صغيرة العدد في التّحقّق، ضعيفٌ (يُنظر: مادّة (صَدَنَ)، 3/ ص.340). فوصفه بالضّعيف؛ لتحقّقه في استعمالاتٍ لم تُسمع عن العرب.

الخاتمة:

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والشّكر له على التّمام والإنعام، والصّلاة والسّلام على سيّد الأنام، النّبيّ المظلَّل بالغمام، محمّدٍ عليه الصّلاة والسّلام، وبعد:

فإنّ من أهمّ نتائج الدّراسة، ما يلي:

1- مناط النّظر عند الرّاغب هو أصل دلالة المادّة من ناحيةٍ (قرآنيّةٍ)، ويمكن القول إنّه أراد بذلك أن يخدم القرآن الكريم، فكان ينقل عن ابن فارس في بعض المواد ويجتهد في الآخر، بينما مناط النّظر عند ابن فارس أصل الدّلالة من ناحيةٍ (لُغويّةٍ) بحتةٍ.

2- ظهور شخصية الرّاغب المستقلّة، وتتمثّل في أنّه لم يهدف إلى بناء كتابه على ضوء نظريّة الأصول، وعليه فلم يحرص على أن تكون جميع دلالات الأصل مدرجةً تحت أصل دلالة المادّة؛ ويمكن القول إنّ هذا راجعٌ إلى نظرته للأصل بمعناه اللّغويّ العام الّذي هو قاعدة الشّيء، وكذلك لم يَسر على منوال ابن فارس ويتأثّر به تأثّرًا كاملًا دقيقًا سائرًا في كلّ المواد، بل كان تأثّرًا متّضحًا في تشبّعه بالفكرة، ثمّ الاعتماد على رأيه الخاصّ، ونظرته اللّغويّة الخالصة في الغالب؛ لمحاولة تطبيقها على بعض مفردات القرآن الكريم، ولم ينقل أصول ابن فارس كما هي في غالب المواد، بل اعتمد كثيرًا في وضعها على قدرته اللّغويّة الرّاقية، واستنتاجه الشّخصيّ، وبراعته في الاستنباط، ولم ينسب منهجه في عرض الموادّ وفق الأصول لابن فارس ولا لغيره.

3- اقتصار الرّاغب على ذكر أصلٍ واحدٍ في غالب الأحيان لا يدلّ على عجزٍ في معجمه؛ لأنّ نظرته أدقّ وأخصّ وأنسب للموادّ القرآنيّة من نظرة ابن فارس الّتي هي أعمّ وأشمل وأنسب للموادّ اللّغويّة.

4- رصد التّجديد في نظريّة التّأصيل عند الرّاغب باعتبار أنّه متأخّرٌ عن ابن فارس بقرنٍ من الزّمان أو أكثر، ويتمثّل هذا التّجديد في بعض دلالات ومرادفات وعبارات الأصل وضوابط تميزه عن الفرع، وكذلك في بعض شواهده، ومظاهر وضوحه أو غموضه، وفي تقييده في غالبيّة المواد، وصياغته بالمعاني الحسّيّة؛ لأسبقيتها على المعاني المعنويّة -من وجهة نظره-، وفي عدم الحكم بالشّذوذ على الفروع والاستعانة بالمجاز لردّها إلى أصل الدّلالة، وفي عدم النصّ على مصطلحاتٍ للأصل أو نعته ووصفه.

ومن أهمّ التّوصيات الجديرة بالاعتناء بها وإفرادها في دراساتٍ جامعيّةٍ أو بحوثٍ مُحكّمةٍ، ما يلي:

1- إفراد دراسةٍ مستقلّةٍ لعرض الموادّ الّتي أدار الرّاغب فروعها على أصل دلالةٍ، ولم يفعل ابن فارس بسبب عدّة موانع أو لحكمه عليها بالشّذوذ، دراسةً تطبيقيّةً تأصيليةً موازنةً.

2- موازنة أصل الدّلالة بين الرّاغب وبعض اللّغويّين الذين اهتمّوا بشرح الموادّ وفق نظريّة الأصول، كالزّبيديّ مثلًا، أو المناويّ، أو المصطفويّ.

وختامًا

أشكر اللّه، وأحمده، وأُثني عليه، وأبرأُ إليه من الحول والقوّة، وأستغفره من الزّلل والهوّة، وأرجوه أن يرفع قدر هذا البحث بفضله وكرمه وجوده وإحسانه، وأن ينفع بها كما نفع بغيرها، لا خير إلّا خيره، ولا إله غيره.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

كشّاف المصادر والمراجع:

- ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ. (1979). مقاييس اللّغة. تحقيق وضبط: عبد السّلام هارون، دار الفكر.
- أمين، حامد محمّد. (نُوقشت 1974). الأحكام اللّغويّة بين ابن فارس في مقاييسه وابن سِيدَه في محكمه وأثرها في الحركة المعجميّة. [أطروحة دكتوراه، غير منشورة]. كليّة اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- جبل، محمّد حسن حسن. (2009). علم الاشتقاق نظريًّا وتطبيقيًّا (ط.2). مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.
- الحمزيّ، عارف محمّد. (2016). نظريّة أصول المعاني في مقاييس اللّغة لابن فارس: دراسةٌ وصفيّةٌ تأصيليّةٌ. [رسالة ماجستير غير منشورة، طُبعت على هيئة كتاب، الطّبعة: 1]. الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة.
- الرّاغب الأصفهانيّ، أبو القاسم، الحسين بن محمّد. (1991). مفردات ألفاظ القرآن الكريم. تحقيق: صفوان عدنان داووديّ، دار القلم، دمشق، سوريا، الدّار الشّاميّة، بيروت، لبنان.
- زعرور، محمّد ياسر. (2008). المنهج التّأصيليّ الاشتقاقيّ في كتاب مفردات ألفاظ القرآن للرّاغب الأصفهانيّ. مجلّة البيان، (العدد: 450)، 82– 93. رابطة الأدباء، الكويت.
- زوين، علي. (1986). منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللّغة الحديث. دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة، بغداد، العراق.
- السّامرّائيّ، حقّي إسماعيل محمود، والحسّان، إبراهيم يعقوب محمود. (2018). مسالك التّفسير اللّغويّ عند الرّاغب الأصفهانيّ في مفردات ألفاظ القرآن. مجلّة مداد الآداب، (العدد: 14)، 15- 54. كليّة الآداب، بغداد، العراق.
- عبد التّوّاب، رمضان. (1999). فصولٌ في فقه اللّغة (ط.6). مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- عرار، مهدي أسعد، (2003). التّطوّر الدّلاليّ: الإشكال والأشكال والأمثال. دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.
- عويسيّ، عطاء الله. (2014). مفهوم الأصل في معجم مقاييس اللّغة لابن فارس: دراسةٌ في ضوء المعجميّة الحديثة. [رسالة ماجستير منشورة، كليّة الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر]. دار المنظومة.
- فاخر، أمين محمّد. (1991). ابن فارس اللّغويّ: منهجه وأثره في الدّراسات اللّغويّة. إدارة الثّقافة والنّشر، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة.
- الفواخريّ، سعيد محمّد محمود. (2007). من معالم جهد الرّاغب في مجال دوران المادّة حول معنًى واحدٍ: دراسةٌ مؤصّلةٌ في ضوء ما ذكره ابن فارس. حوليّة كليّة اللّغة العربيّة، الجزء: 11 (العدد: 4)، 2377– 2560. جامعة الأزهر، جرجا، مصر.
- مرتضى الزّبيديّ، أبو الفيض، محمّد بن عبد الرّزّاق الحسينيّ. (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: عبد السّتّار أحمد فرّاج، ومصطفى حجازيّ، دار الهداية، الكويت.